خام «برنت» يسجل مكاسب أسبوعية رغم تراجع أسعار النفط عقب إعصار لورا

استقر خام «برنت» بنهاية التعاملات الأسبوعية فيما يتجه لتسجيل مكاسب أسبوعية، مع مراقبة تطورات إعصار «لورا»، وقبل صدور بيانات منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة.

وأكد المركز الوطني الأمريكي للأعاصير على أن الإعصار تسبب في هبوب عاصفة كانت أضعف من المتوقع كما أن مصافي تكرير النفط نجت من الفيضانات الهائلة.

وعلى صعيد التداولات، استقرت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم أكتوبر عند 45.11 دولار للبرميل، فيما تراجعت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر هامشياً بنحو 0.1 % إلى 42.99 دولار للبرميل.

وقالت الحكومة الأميركية، إن إنتاج النفط الخام البحري المتوقف في المناطق الخاضعة للولاية التنظيمية للولايات المتحدة بشمال خليج المكسيك مازال يبلغ 84.3 %، بما يعادل 1.55 مليون برميل يوميا، في أعقاب هبوب الإعصار لورا، وبمعدلات تقارب المستويات التي صاحبت الإعصار كاترينا في 2005.

وقال جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه، «تداول النفط اتسم بمكاسب قوية في مطلع الأسبوع في ظل ضخ قدر كبير من العلاوة السعرية للعاصفة في السوق قبيل الإعصار لورا، ثم أعقب ذلك محو كبير لعلاوة الإعصار إثر وصول العاصفة حيث ظهر أن الأثر كان محدودا على إنتاج الخام البحري ونشاط مصافي التكرير.»

وقال إيوجن فاينبرج المحلل في كومرتس بنك إن السوق عالقة في نطاق تذبذبات محدودة طال أمده على غير المعتاد، وفي أداء متناقض مع أسواق الأسهم.

وتابع «حتى تراجع الدولار لم تتفاعل معه. لا يوجد نبض في أي من الاتجاهين. نادرا ما كانت تقلباتها محدودة هكذا ولفترة طويلة كهذه، بخاصة في ضوء الوضع الفائر على صعيدي العرض والطلب.»

ضرب الإعصار لورا، الذي خُفض مستواه إلى منخفض مداري، في وقت مبكر الخميس ولاية لويزيانا محملا برياح سرعتها 240 كيلومترا في الساعة، مما أدى إلى تدمير مبان وسقوط أشجار وانقطاع الكهرباء عن ما يزيد على 650 ألف شخص في لويزيانا وتكساس، لكن مصافي التكرير لم تشهد سيولا ضخمة.

وصدرت هذه البيانات، الجمعة.

وقال مكتب السلامة والإنفاذ البيئي الاتحادي، إن إنتاج الغاز الطبيعي البحري في المنطقة ذاتها منخفض بنسبة 60.1 % أو 1.6 مليون قدم مكعبة يوميا.

وتراجعت أسعار النفط بعد أن اجتاح الإعصار لورا قلب صناعة النفط بالولايات المتحدة في لويزيانا وتكساس دون أن يتسبب في أضرار واسعة النطاق لتبدأ الشركات استئناف الأنشطة. وانخفض خام برنت تسليم أكتوبر أربعة سنتات ليتحدد سعر التسوية عند 45.05 دولار للبرميل في يوم حلول أجل العقد. ونزل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط سبعة سنتات ليسجل 42.97 دولار.

على الصعيد الأسبوعي، حقق خاما القياس مكاسب أسبوعية بنحو 1.5 % وارتفع غرب تكساس للأسبوع الرابع على التوالي. كان الخامان بلغا ذروة خمسة أشهر خلال الأسبوع مع تقليص المنتجين الأميركيين إنتاج الخام قبل هبوب لورا

وسط شكوك حيال محاولات الإصلاح من جانب المصرف المركزي

حلول ترقيعية صادمة أمام البنوك اللبنانية

يبدي مصرفيون ومحللون شكوكا حيال محاولات من مصرف لبنان المركزي لتنظيف بنوك البلاد، محذرين من أن ذلك يجب أن يكون في إطار خطة إنقاذ أوسع نطاقا لإصلاح النظامين المالي والاقتصادي المتداعيين.

ففي سلسلة تعميمات، أبلغ البنك المركزي البنوك المحلية بأن تجمع سيولة جديدة وأن تحث كبار المودعين لديها على إعادة الأموال من الخارج، وأن تُجنب مخصصات لتغطية خسارة تبلغ 45% في حيازاتها من السندات الدولية.

جاء ذلك عقب تدهور جديد في أوضاع لبنان إثر انفجار مرفأ بيروت في وقت سابق من الشهر الحالي، لكن حتى من قبل الانفجار، الذي أفضى إلى استقالة الحكومة، كانت بيروت تكابد أزمتها المالية الأسوأ إثر احتجاجات وتخلف عن سداد الديون بالعملة الصعبة في مارس.

تقول العضو المنتدب في جيفريز، علياء المبيض: «تلك القرارات الجزئية ستزيد مشاكل الائتمان والبنوك في لبنان، وقد تقوض التقدم الضئيل الذي تحقق في محادثات صندوق النقد»، مشيرة إلى المفاوضات المتوقفة بالفعل مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة.

وتابعت «ولا هي قائمة على رؤية اقتصادية مالية معدلة أو على خطة لإعادة هيكلة الدين تأخذ في الحسبان السياق الاجتماعي الاقتصادي الآخذ بالتدهور والوضع الأسوأ لديناميات الدين عقب الانفجار».

تأتي خطوة البنك المركزي قبيل زيارة يقوم بها الأسبوع المقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي يضغط على الزعماء اللبنانيين لإجراء إصلاحات سياسية ومالية ستتيح تقديم مساعدات أجنبية وتخفف الأزمة الاقتصادية، تتضمن تدقيقا شاملا لمالية الدولة والبنك المركزي.

والبنوك اللبنانية في قلب العاصفة بسبب حيازاتها الضخمة من الدين الحكومي، وقد طلب منها البنك المركزي زيادة رأس المال 20% بنهاية فبراير شباط 2021 أو الخروج من السوق.

إصلاحات

أبلغ حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة عندما سُئل عن الغرض من التعميمات: «من الضروري تنظيف البنوك بعد التخلف عن سداد الدين لأننا نريد منها أن تستأنف دورها ونشاطها». وأضاف أن البنوك لن تستطيع استئناف النشاط دون أموال كافية لدى بنوك المراسلة. لكن عدة محللين تعاملوا بحذر مع تلك التصريحات.

يقول مدير أبحاث الأسهم المالية في تليمر راهول شاه: «من الصعب معرفة لماذا قد يبادر القطاع الخاص إلى ضخ سيولة جديدة في النظام المصرفي ما لم يسبق ذلك إجراء تنظيف كامل للأصول أولا».

تساءل المحللون أيضا كيف تنسجم مطالبة البنوك بتحمل خسارة 45% على حيازات السندات الدولية مع خطة إنقاذ طرحتها في وقت سابق من العام حكومة تصريف الأعمال الحالية وتضمنت خفضا بنسبة 75% على الدين الخارجي و40% على الدين الداخلي.

ولا تتماشى خسارة تبلغ 45 % مع القيمة السوقية الحالية للسندات، التي هوت لما دون 20 سنتا في الدولار الخميس، عقب صدور التعميمات وتصريحات من مسؤولين بالحكومة الفرنسية قالوا إنه لا مساعدات دون إصلاحات.

وقال سلامة: «لا نعرف كيف ستكون نتيجة المفاوضات بين لبنان والدائنين لكننا اتخذنا الاحتياطات المعتادة التي تعقب مثل هذا التعثر»، مضيفا أنه يمكن تعديل المستوى من 45% «بالزيادة أو النقصان»، بناء على سير المفاوضات.

وقال الخبير الاقتصادي في تليمر باترك كوران، إن مستوى المخصصات قد ينبئ عن رغبة في تخفيضات قيمة أقل أو معاملة حيازات البنوك معاملة مختلفة عن حيازات الأجانب من السندات الدولية.

وأُخطرت البنوك أنه ينبغي تجنيب المخصصات، التي تشمل أيضا خسارة 1.89% على ودائعها من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، في غضون خمس سنوات، قابلة للتمديد إلى عشر بشرط موافقة البنك المركزي.

ورجح المحللون أن يكون الهدف من المهلة الزمنية ألا تنتهك البنوك، التي تكابد الأمرين لصيانة الملاءة المالية، القواعد التنظيمية الدولية لمعدلات السيولة.

يقول مسؤول كبير سابق بالبنك المركزي «هذا تمويه.. يحاولون تجميل الوضع، طبقة طلاء جديدة فوق بناية متداعية».

ثمة بواعث قلق أيضا حيال محاولات البنك المركزي لإلزام كبار المودعين بإعادة بعض أموالهم من الخارج، وهو ما يرى فيه بعض المحللين مقدمة لتحميل بعض المودعين جزءا من الخسائر المالية.

حوافز

أُبلغت البنوك بأن تحث المودعين الذين حولوا أكثر من 500 ألف دولار إلى الخارج من أول يوليو 2017 على إيداع أموال في حساب خاص داخل لبنان مُجمد لخمس سنوات وبما يعادل 15% من القيمة المحولة. وتزيد النسبة إلى 30% في حالة «عملاء المصارف من الأشخاص المعرضين سياسيا».

أثار التوجيه الجديد حالة من الفزع في أوساط بعض عملاء البنوك ممن لهم حيازات كبيرة في الخارج، حسب ما ذكر مصدر يعمل في الخدمات المالية، في حين تساءلت مصادر أخرى بالقطاع عن الحوافز الممكن تقديمها لإقناع الناس بإعادة الأموال.

وقال مصدر قطاع الخدمات المالية «ما هكذا تدار الأمور.. الحكومة، لا البنك المركزي، هي التي ينبغي أن تبت في الأمر لأنها مسألة قانونية. ليس من العدل أن نطلب من المواطنين إعادة بعض أموالهم من الخارج، وإذا كانت هناك بواعث قلق حيال الأشخاص المنكشفين سياسيا فينبغي أولا إجراء تدقيق على حساباتهم لمعرفة إن كانوا قد استفادوا من الهندسة المالية».

كان المصدر يشير إلى ممارسة كان ينتهجها البنك المركزي تتضمن اقتراض الدولار من البنوك المحلية بأسعار فائدة مرتفعة من أجل صيانة الملاءة المالية للحكومة.

حققت مستوى تاريخي لأول مرة منذ عام 2009

السيولة في الاقتصاد السعودي تقفز فوق مستوى تريليوني ريال

سجلت السيولة في الاقتصاد السعودي أعلى مستوياتها على الإطلاق بنهاية الأسبوع الماضي 20 أغسطس الجاري، عند 2.04 تريليون ريال، مقابل 2.021 تريليون في نهاية الأسبوع السابق له 13 من الشهر ذاته.

وكشفت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، ارتفاع عرض النقود 0.93 % خلال الأسبوع الماضي، مقارنة بالأسبوع السابق له، و2.74 % منذ نهاية العام الماضي حينما كان 1.985 تريليون ريال.

ومنذ الأسبوع المنتهي في السابع من مايو الماضي «16 أسبوعا»، بقي عرض النقود أعلى من تريليوني ريال، محققا مستوى قياسيا بنهاية الأسبوع الماضي، فيما كان المستوى القياسي قبله 2.035 تريليون ريال، المحققة بنهاية الأسبوع المنتهي في 30 يوليو الماضي.

وتسهم زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة «سياسة نقدية توسعية»، في تعزيز الطلب الكلي، الذي يدعم الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وهي سياسة مفيدة للحد من البطالة والانكماش الاقتصادي المتوقع أن يطول معظم دول العالم مع جائحة كورونا.

ومطلع يونيو الماضي، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، ضخ 50 مليار ريال لدعم السيولة في القطاع المصرفي لتمكينه من الاستمرار في تمويل القطاع الخاص.

وقالت المؤسسة إن هذه السيولة ستعزز دور المصارف في تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاتها دون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

و»عرض النقود ن3» هو مجموع «النقد المتداول خارج المصارف»، و»الودائع تحت الطلب»، و»الودائع الزمنية والادخارية»، و»الودائع الأخرى شبه النقدية».

و»الودائع الأخرى شبه النقدية» هي، ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء «الريبو»، التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

وعن مكونات عرض النقود ن3 الأسبوع الماضي، ارتفع عرض النقود ن1 «النقد المتداول خارج المصارف + الودائع تحت الطلب» 0.79 % مقارنة بالأسبوع السابق له، إلا أنه مرتفع 9.38 % مقارنة بنهاية العام الماضي.

وارتفع عرض النقود ن2 «النقد المتداول خارج المصارف + الودائع تحت الطلب + الودائع الزمنية والادخارية» 0.80 في المائة مقارنة بالأسبوع السابق له، و3.81 في المائة مقارنة بنهاية العام الماضي.

وعلى مدار 27 عاما، يشهد «عرض النقود ن3» نموا سنويا، حتى إنه تضاعف نحو تسع مرات خلال تلك الفترة، حيث كان نحو 228 مليار ريال في عام 1993، فيما أنهى عام 2019 عند 1.985 تريليون ريال.

وخلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2008، لم يتجاوز «عرض النقود» تريليون ريال، فيما تجاوزها بنهاية عام 2009 ليبلغ 1.029 تريليون ريال.

ومنذ عام 2009 لم يتجاوز «عرض النقود» تريليوني ريال، إلا خلال العام الجاري 2020، مسجلا 2.009 تريليون ريال بنهاية مارس، ومن ثم تجاوز «عرض النقود» تريليوني ريال أكثر من مرة بعدها.

مكاسب المعدن الأصفر تسرق الأضواء في الأسواق العالمية

الذهب يعزز ارتفاعه لـ42 دولاراً ليسجل مكاسب أسبوعية

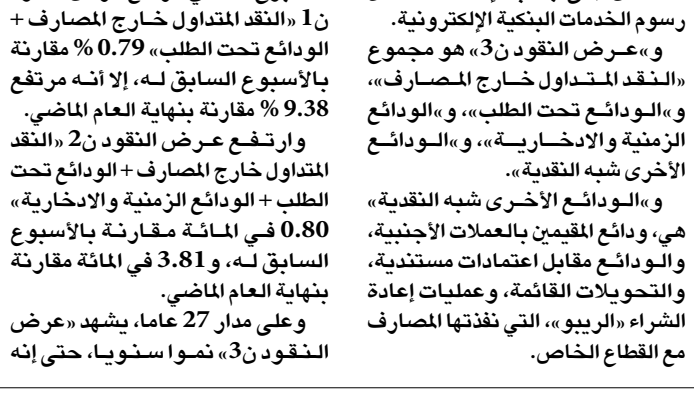

عزز الذهب مكاسبه لأكثر من 42 دولاراً عند تسوية التعاملات الأسبوعية، مع ضعف العملة الأمريكية ليسجل مكاسب أسبوعية.

وجاء أداء المعدن الأصفر مع إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي استراتيجية جديدة للسياسة النقدية تستهدف متوسط معدل التضخم بدلاً من المعدل الثابت، كما تعهد بمعالجة أوجه القصور من الهدف الشامل المتمثل في التوظيف الكامل.

وأظهرت بيانات اقتصادية، ارتفاع مفاجئ للدخل الشخصي في الولايات المتحدة خلال الشهر الماضي، كما زاد عجز الميزان السلعي الأمريكي بنحو 11.7 بالمائة خلال نفس الفترة. في حين تحسنت ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة خلال الشهر الجاري بأكثر من التوقعات.

وعلى صعيد آخر، قالت رئيسة مجلس النواب الأمريكي «نانسي بيلوسي» بعد محادثات مع رئيس موظفي البيت الأبيض «مارك ميدوز»، إن الديمقراطيين والجمهوريين مازالوا مختلفين بشأن المبلغ الذي يجب إنفاق على التشريع القادم للإغاثة من فيروس كورونا.

وعند التسوية، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر ديسمبر بنحو 2.2 بالمائة بما يعادل 42.30 دولار للأوقية ليصل إلى 1974.90 دولار للأوقية. ودفعت مكاسب اليوم المعدن الأصفر لتسجيل أول ارتفاع أسبوعي في 3 أسابيع بنحو 1.4 بالمائة.

وزاد سعر التسليم الفوري للمعدن النفيس بنسبة تزيد عن 1.7 بالمائة مسجلاً 1963.79 دولار للأوقية، فاقداً نحو 33.25 دولار من قيمته.

وفي تلك الأثناء، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنسبة 0.6 بالمائة إلى 92.393.

مؤشرات الأسهم

وارتفعت مؤشرات «وول ستريت» لمستويات قياسية جديدة في ختام التعاملات لتسجل مكاسب أسبوعية بعدما تجاوز «ستاندرد آند بورز» مستوى 3500 نقطة لأول مرة بقيادة قطاع التكنولوجيا. وتراجعت مؤشرات الأسهم الأوروبية في نهاية الجلسة بعد تغيير كبير في سياسة الفيدرالي، لكنها سجلت مكاسب أسبوعية قوية. كما تراجعت الأسهم اليابانية في ختام التعاملات مع تقارير استقالة رئيس الوزراء. وفي وقت لاحق أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي استقالته من منصبه بعد وعكة صحية.

بيانات اقتصادية

وكشفت بيانات اقتصادية عن ارتفع الدخل الشخصي في الولايات المتحدة بعكس التوقعات خلال الشهر الماضي، فيما صعد عجز الميزان التجاري السلعي بنحو 11.7 بالمائة في نفس الفترة.

في حين ارتفعت ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة خلال الشهر الجاري بأكثر من التوقعات، بينما تراجع النشاط الاقتصادي في شيكاغو بأقل من التقديرات. فيما انكمش اقتصاد كندا خلال الربع الثاني من العام الجاري بنحو 38.7 بالمائة في أكبر وتيرة على الإطلاق.

وفي بيانات أوروبية، ارتفعت الثقة في اقتصاد منطقة اليورو خلال الشهر الجاري، كما صعدت أسعار الواردات في ألمانيا بأكثر من التوقعات.